الفصل بين المتضايفين قراءة ابن عامر نموذجاً

أ.م.د.عامر عيدان علي اللامي الكلية التربوية المفتوحة/ بغداد

مقدمة :

الفصل بين الجزأين من الموضوعات النحوية التي عرض لها النحاة في مباحثهم ودراساتهم ، ولم يكن للفصل هذا باب مستقل عندهم ، لكنه دخل في عرضهم لموضوعات نحوية مختلفة ، فمن مواضع الفصل التي جاءت في مصنفات النحو :

١ـ الفصل بين حرف الجر والمجرور به .

٢ـ الفصل بين المتعجب والمتعجب منه ، وبين (ما) التعجبية وفعل التعجب .

٣ـ الفصل بين أفعل التفضيل والمفضول المجرور .

٤ـ الفصل بين الصفة والموصوف .

٥ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو موضوع البحث هذا .

وقد لفت نظري ـ وأنا أقرأ في موضوع الإضافة ـ اختلاف الاحكام التقويمية في قراءة ابن عامر ـ أحد القراء السبعة ـ من قوله تعالى (كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ـ الانعام /١٣٧) ، إذ قرأ وحده قراءته المشهورة : (كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) ، على بناء (زين) للمجهول ، ورفع (قتل) على الاسناد إلى الفعل ، فاصلاً بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركائهم) ؛ بالمفعول به (اولاد) .

وابن عامر ، هو عبد الله بن عامر اليحصبي ، المتوفى سنة (١١٨هـ) ، إمام أهل الشام في القراءة ، وأحد القراء السبعة الكبار الذين أتفق على قراءتهم ، أخذ القراءة عن ابي الدرداء والمغيرة بن ابي شهاب ، وروى القراءة عنه يحيى بن الحارث الذماري وعبد الرحمن بن عامر[١] .

وقد تباينت آراء العلماء من السلف الصالح في تقويم قراءة ابن عامر هذه ، فرمى بعضهم صاحبها بالخطأ واللحن والبعد عن قياس العربية ، ورفضها بعضهم الآخر ، ودافع

عنها آخرون ، محتجين بها على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور ، واحجم عن تقويمها علماء غير هؤلاء .

فالبصريون رفضوها وفقاً لمنهجهم المتشدد ، ولمخالفتها قواعدهن واصولهم ، وانْ كان هناك ملا يقويها سعراً ونثراً ، فمل جاء عندهم لضرورة شعر ، أو اقامة وزن او قافية ، فلا حجة فيه[٢] ، و (على حين كان البصريون يدعون أنهم يتشددون في الرواية ، ويزعمون انهم يأخذون اللغة عن الاعراب الموثوق بفصاحتهم ، كانوا يترددون في قبول القراءات إذا خالفت اصولهم ، ويطعنون على القراء ، وينسبون اليهم الجهل بالعربية ، مع ان ((أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الافشى في اللغة ن والاقيس في العربية ، بل على الاثبت في الأثر ، والاصح في النقل ، والواية إذا ثبتت عنهم ، لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة)) ...)[٣] .

والكوفيون قبلوا القراءة واحتجوا بها واثبتوا شواهد لصحتها ، وقد (كان لهم من القراءات موقف خاص يتميزون به من البصريين ، فقد كانوا يجعلون من القراءات مصدراً مهماً من مصادر علمهم ، لا يرفضون قراءةً صحّ سندها ، ولا يطعنون على قارىء ولايرمونه بالجهل ، إذا كانت تخالف الاصول الموضوعة)[٤] ، و (يهون على الكوفي نقض أصل من اصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطّراح المسموع)[٥] .

من هنا جاء هذا البحث ليلقي الضوء على :

أولاً : موضوع من موضوعات النحو ، ويبيّن قواعد النحاة التي قعّدوها في الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ثانياً : تباين السلف في تقويم قراءة خرجت عن ضوابط البصريين واصولهم . نسأل الله تعالى العون والسداد .

من موضوعات الفصل :

١ـ الفصل بين حرف الجرّ والمجرور به :

أجاز النحاة الفصل بين حرف الجر ومجروره ، إلا أن ذلك قليل في العربية ، نحو قول الشاعر :

إنّ عمراً لا خيرَ في ـ اليومَ ـ عمروٍ إنّ عمراً مُخّبرُ الاحزانِ

ففصل بـ (اليوم) بين الجار ومجروره ، ونحو قول الشاعر :

واني لأطوي الكشح من دون مَن طوى وأقطع بالخرقَ الهَبوع المراجم

أراد : أقطع الخرق بالهبوع المراجم .

وحكى الكسائي في الاختيار الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور ، نحو : (اشتريته بواللهِ درهمٍ) ، أراد : بدرهمٍ والله [٦] .

ومما جاء بالفصل بين الجار ومجروره بـ (كان) الزائدة قول الشاعر :

سراة بني أبي بكرٍ تسامى على كان المسوّمة العراب

وهو من شواهد ابن عقيل في شذوذ زيادة (كان) بين حرف الجر ومجروره[٧] .

٢ـ الفصل بين المتعجب والمتعجب منه :

قال ابن مالك : (حق المتعجب منه أن لا يفصل بينه وبين فعلي التعجب ، لضعفهما وشبههما بالحروف في عدم التصرف ، إلا أن العرب سامحت في الظروف وعديله ، وهو الجار والمجرور ، فاجازت الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه ، كما فصلت بهما دون غيرهما في غير التعجب ، ولا يكون ما فصل به هنا إلا متعلقاً بفعل التعجب ، فمن ذلك قول عمرو بن معدي كرب : لله درّ بني سليم ، ما أشدّ في الهيجاء لقاءها ، وما أكرم في اللزبات عطاءها ، وما أثبت في المكرمات بقاءها ...)[٨] ، وأورد شواهد على جواز الفصل ، منها شواهده على الفصل بالنداء كقوله : (ان علياً مرّ بعمار " رضي الله عنهما " فمسح التراب عن وجهه وقال : أعززْ عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدّلاً)[١٠] ، قال : (ومذهب الجرمي والفراء وابي علي الفارسي جواز الفصل بالظرف وعديله المتعلقين بفعل التعجب ، وهو اختيار ابن خروف والشلوبين ، وحكى الصيمري ان مذهب سيبويه منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، والصواب ان ذلك جائز ، وهو المشهور)[١١] .

وقد منع النحاة الفصل بالظرف والجار والمجرور إذا تعلقا بغير فعل التعجب ، قال السيوطي : (ولا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور،كالمصدر والحال..)[١٢]

وفي موضع آخر : أجاز النحاة الفصل بين (ما) وفعل التعجب بـ (كان) الزائدة ، نحو قول الشاعر :

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخذاً بهداكَ مجتنباً هوىً وعِنادا[١٣]

٣ـ الفضل بين أفعل التفضيل والمفضول المجرور :

ذكر ابن مالك ان الفصل بين أفعل التفضيل والمفضول المجرور بـ (من) جائز إذا فُصل بينهما وظرف وعديله ونداء و (لو) ، فالفصل بالتمييز وعديل الظرف كقول الراجز :

لأكلةٌ من أقِطٍ بسمنٍ ألينُ مسّاً في حشايا البطن

من يثربيّاتَ قذاذ خُشن

وقد جاء الفصل بظرفين في قول كثير :

منيعُ الدارِ أشجعْ حين يبلى لدى الهيجاء من ليث بغابِ

والفصل بالنداء كقول جرير :

لميُلِقَ أخبثَ يافرزدقُ منكمُ ليلاً وأخبثَ بالنهارِ نهارا

والفصل بـ (لو) كقول الشاعر :

وَافوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماء مَوهَبَةٍ على خَمرِ[١٤]

٤ـ الفصل بين الصفة والموصوف :

جاز الفصل بين بين الصفة والموصوف وان كان (حق التابع أن يكون متصلاً بمتبوعه ، فان فصل بينهما بغير اجنبي حسُن كقوله تعالى (أفي الله شكّ فاطرِ السموات والرض ـ إبراهيم /١٠) ، ففصل بالمبتدأ بين الصفة والموصوف لكونه بعض الخبر ، وكقوله تعالى (أفغيرَ الله أتخذ ولياً فاطرِ السموات والارض ـ الانعام/١٤) .

ففُصل بالفعل ومفعوله الثاني بين الصفة والموصوف لإضافة المفعول الأول اليه ـ فلم يعد الفاصل أجنبياً ، ومن الفصل بما ليس أجنبياً محضاً الفصل بـ (وامسحو برؤوسكم ـ المائدة /٦) بين الايدي والارجل ـ لأن المجموع عمل واحد قصد الاعلام بتربيته فحسُنَ ،

وكان ذلك أسهل من الجملة المعترض بها بين شيئين امتزاجهما أشد من امتزاج المعطوف والمعطوف عليه ، كالموصول والصلة والموصوف والصفة)[١٥] .

وجاءت زيادة (كان) فاصلة بين الصفة والموصوف في قول الشاعر :

فكيف إذا مررت بدارِ قومٍ وجيران لنا كانوا كرام[١٦]

٥ ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

ذهب سيبويه والبصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغر الظرف وحرف الجر ، وقالوا ان الاجماع واقع على امتناع الفصل بينهما بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، واذا وقع الاجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار ، سقط الاحتجاج على حالة الاضطرار ، اما الكوفيون فذهبوا إلى جواز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الخفض ، واثبتوا شواهدهم لنما ذهبوا اليه ، وقد فصّل صاحب (الانصاف) ذلك في المسألة الستين من كتابه.[١٧]

وأجاز المختأخرون من النحاة الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور والمفعول بشرط ان يكون المضاف عاملاً في الثلاثة ، فان لم يكن عاملاً فيها ، لم يجز الفصل بواحد منها إلا ضرورةً.[١٨]

وشرح ابن عقيل قولاً لابن مالك فقال : أجاز المصنف أن يُفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل (المصدر واسم الفاعل) ، والمضاف اليه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى :(وكذلك زين ... الآية) في قراءة ابن عامر ، بنصب(اولاد) ، وجر الشركاء .

ومثال ما فُصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ، ماحُكي عن بعض من يوثق بعربيته : (ترك يوماً نفسك وهواها ، سعيٌ لها في رداها) ، ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف الذي هو اسم فاعل ، قراءة بعض السلف :(فلا تحسبنَّ اللهَ مُخلِفَ وعدَه رسلِه ـ إبراهيم /٤٧) ، بنصب (وعده) وجر (رسله) . ومثال الفصل بشبه الظرف قوله (صلى الله عليه وسلم) في حديث ابي الدرداء : (هل انتم تاركو لي صاحبي) .

وجاء الفصل في الاختيار بالقسم ، حكى الكسائي : (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)[١٩].

وسمع ابو عبيدة (ان الشاةَ لتجترّ فتسمع صوتَ ـ واللهِ ـ ربّها)[٢٠].

اما الفصل في الضرورة فهو مخا جاء باجنبيّ من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء ، فمن الأول قوله :

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٍّ يُقاربُ او يزيل

ففصل بـ (يوماً) بين (كف) و (يهودي) ـ المتضايفين ـ وهو اجنبي منم (كف) ، أنه معمول لـ (خُطّ) ، ومثال النعت قوله :

نجوتُ وقد بلّ المراديّ سيفه من ابن شيخ الاباطح طالبِ

ومثال النداء قوله :

وفاقُ كعبُ بُجير منقذٌ لك من تعجيل تهلكةٍ الخلد في سَقَر

والاصل : وفاق بجيرٍ ياكعب ، وقوله :

كأنَّ برذونَ أبا عصامِ زيد حمارٌ دُقَّ باللجامِ

والاصل : كان برذونَ زيد يا أبا عصام.[٢١]

والذائع ان البصريين منعوا ذلك ، لانه لا يجوز عندهم الفصل بين الجار ـ وهو المضاف ـ وما يعمل فيه ، ولانهما كالشيء الواحد ، فالمضاف اليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما.[٢٢]

القراءات في الآية :

أ ـ قرأ عبد الله بن عامر (كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بضم (زين) على ما لم يسمّ فاعله ، ورفع (قتل) وأضافة إلى (شركاء) ، ونصب (اولادهم) على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو ما يجوز عند النحويين في الشعر ـ وأكثر ما يأتي ذلك عندهم بالظروف .

ب ـ وروي عنه أيضاً أنه قرأ بضم الزاي ، ورفع (قتل) ، وخفض الاولاد والشركاء معاً ، على ان يجعل الشركاء بدلاً من الاولاد فيصير الشركاء اسماً للأولاد لمشاركتهم الآباء في النسب والميراث والدين[٢٣] .

ج ـ وذكر ابن خالويه ان علي بن ابي طالب ـ رضي الله عنه ـ قرأ (زين لكثير من المشركين قتل اولادهم) بضم الزاي وكسر الياء ، و (قتل) بالضم ، والاولاد بالكسر على الاضافة .

د ـ ونقل الطبرسي ان سيبويه ذكر ان ابا عبد الرحمن السلميّ (ت ٧٤هـ) قرأ : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادِهم شركاؤهم) برفع (قتل) واضافته إلى الاولاد ، ورفع (شركاء) ، فحمل الشركاء على فعل مضمر غير الظاهر ، كأنه لما قيل : وكذلك زين ، قيل : مَنْ زيّنه ؟ فقال : وزينه شركاؤهم ، على حد قول الشاعر :

ليبُكَ يزيدٌ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

كأنه لما قيل : ليبك يزيدٌ ، قيل : من يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارعٌ.[٢٥]

هـ ـ وذكر ابن عطية في تفسيره ان بعض أهل الشام قرأوا : (زيْنَ) بكسر الزاي وسكون الياء ، على الرتبة المتقدمة من الفصل بالمفعول ، ورويت هذه القراءة عن ابن عامر ايضاً.[٢٦]

و ـ وقال اتبو البقاء العكبري مشيبراً للقراءات (يقرأ بفتح الزاي والياء على تسمية الفاعل وهو (شركاؤهم) والمفعول (قتل) ، وهو مصدر مضاف إلىة المفعول ، ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يُسمّ فاعله ، و (قتل) بالرفع على انه القائم مقام الفاعل ، واولادهم بالنصب على انه مفعول القتل ، (شركائهم) بالجر على الاضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول هو بعيد ، وانما يجيء في ضرورة الشعر ، ويقرأ كذلك إلا أنه يجؤر (اولادهم) على الاضافة ، و (شركائهم) بالجر ايضاً على البدل من الاولاد ، لان اولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشهم وغيرهما ، ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء ، وفيه وجهان : أحدهما أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال : من زينه ؟ فقال : شركاؤهم ، أي : زينه شركاؤهم ، والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول ، والثاني : ان يرتفع شركاؤهم بالقتل ...)[٢٧] .

حجة القراءة :

(شركاؤهم) في قراءة الاكثرين : فاعل (زَيَّنَ) ، و (قتلَ اولادهم): مفعوله، ولا يجوز أن يكون (شركاء) فاعل المصدر (قتل) ، لأن الفعل (زين) حينئذ يبقى بلا فاعل ، ولأن الشركاء ليسوا قاتلين ، أنما هم مزينون القتل لهم ، وأضيف المصدر إلى المفعولين (الاولاد) ، وحذف فاعل المصدر على تقدير : قتلهم اولادهم ، وذلك كما حذف ضمير الإنسان في قوله تعالى : (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ـ فصلت /٤٩) ، ولمعنى : من دعائه الخير . أما قراءة ابن عامر المشهورة ، فأنه أسند (زُين) إلى (قتلُ) ، وأعمل المصدر عمل الفعل وأضافه إلى الفاعل ، نظير ذلك قوله تعالى : (ولولا دفعُ الله الناسَ بعضهم ببعض ـ البقرة /٢٥١)، فاسم الله هنا : فاعل ، كما أن الشركاء في الآية فاعلون ، والمصدر مضاف إلى الشركاء ، والمعنى : قتلُ شركائِهم اولادَهم ، بتقدير : أنْ قتلَ شركاؤهم اولادَهم ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول به ، والمفعول مفعول المصدر[٢٨] .

تفسير الآية :

نقل البغوي قول المفسرين فقال : (قال مجاهد : شركاؤهم أي : شياطينهم زينوا وحسنوا لهم وأد البنات خيفة العيلة ، سميت الشياطين شركاء لأنهم أطاعوهم في معصية الله ، وأضيف الشركاء إليهم لأنهم اتخذوها ، وقال الكلبي : شركاؤهم : سدنة آلهتهم الذين كانوا يزينون للكفار قتل الاولاد ، وكان الرجل منهم يحلف لئن ولد له كذا غلاماً ليتحرنَّ أحدهم ، كما حلف عبد المطلب على ابنه عبد الله)[٢٩] .

وقيل في الشركاء : (الشياطين الذين زينوا لهم قتل البنات ووأدهن أحياءً خيفة العيلة والفقر والعار ، عن الحسن ومجاهد والسدّي ، وقيل أن المزينين لهم ذلك قوم كانوا يخدمون الأوثان ، عن الفراء والزّجاج ، وقيل هم الغواة من الناس ، وقيل كان السبب في تزيين قتل البنات أن النعمان بن المنذر أغار على قومٍ فسبى نساءهم وكان فيهن بنت قيس بن عاصم ، ثم اصطلحوا ، فأرادت كل امرأة منهن عشيرتها غير ابنة قيس ، فأنها أرادت من سباها ، فحلف قيس : لا يولد له بنت إلا وأدها ، فصار ذلك سنة فيما بينهم)[٣٠] .

القراءة في الميزان :

يلاحظ ـ في ضوء استقراء مصادر الدراسة ـ تمييز ثلاثة اتجاهات تخص القراءة و صاحبها ، وهذه الاتجاهات هي :

أولاً : الاتجاه الذي قبل القراءة واحترمها ودافع عنها وعن صاحبها .

ثانياً : الاتجاه الذي ردّها أو ضعّفها ، أو رمى صاحبها باللحن أو الخطأ .

ثالثاً : الاتجاه الذي ذكرها من دون أن يحكم لها أو عليها ، أو الذي لم يذكرها مطلقاً ، تحرجاً من هؤلاء ـ فيما يبدو ـ من اطلاق احكام تقويمية ، وأحتراماً للقراءات بوصفها سنّة لا يجوز المساس بها ، أو الطعن بصاحبها ، وفي الآتي بيان ذلك وتفصيله :

الاتجاه الاول : دافع كثير من علماء السلف عن القراءة مؤكدين صحتها لتواترها، ومبدين احترامهم لها ، لوثوقهم بصاحبها ، أو لجواز قاعدتها النحوية ، أو لأن القراءة سنّة لا يجوز ردها أو الطعن بها ، ومن الذين قبلوا القراءة ودافعوا عنها :

١ـ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) :

قال في (شرح التسهيل) : الفصل بمعمول المضاف ، إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار ولا يختص بالاضطرار ، وقال : وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر ـ رضي الله عنه ـ _ وكذلك زُين ... الآية) لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم ، فأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة ، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورةً للعجم يحدث بها اللحن ـ ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ ، وتجويز ما قرأ به في قياس التجويز قويّ ، وذلك لأنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ، فحسّن ذلك ثلاثة أمور :

أحدهما : كون الفاصل فضلة ، فأنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدّر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقرر التقدّم بمقتضى الفاعلية المعنوية .

٢ـ ابو حيّان الاندلسي (ت ٧٤٥هـ) :

قال في تفسيره عن القراءة : جمهور البصريين يمنعونها ، متقدموهم ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وبعض النحويين أجازها ، وهو الصحيح ، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ، وقال أيضاً رادّاً على الزمخشري : وأعجب لعجميّ ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب .... واعجب لسوء ظن الرجل بالقراؤ الائمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله ـ تعالى ـ شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ، لضبطهم وفهمهم وديانتهم .... وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : هو غلام ـ ان شاء الله ـ أخيك ، فالفصل بالمفرد أسهل[٣٣].

٣ـ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) :

قال في (النشر) : الحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي ، والنشهّي ، وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل ، بل الصواب جواز الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح ، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة ، كعثمان لن عفان وابي الدرداء ـ رضي الله عنهما ـ وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، فكلامه حجّة ، وقوله دليل انه مكان قبل ان يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروي وسمع ورأى ...[٣٤] .

٤ـ السيوطي (ت ٩١١ هـ) :

أجاز السيوطي القراءة عندما أجاز الفصل بين المتضايفين بالظرف ، والجار والمجرور ، والمفعول ، على أن يكون المضاف عاملاً في الثلاثة ، وقد أعطى شواهد كثيرة لذلك ، ومما ذكره قراءة (فلا تحسبنَّ الله مخلفَ وعدَه رسلِه ـ إبراهيبم /٤٧) ـ بنصب وعده ـ بالفصل بين المتضايفين ، وقراءة ابن عامر ـ موضع البحث ـ وقال : (فان لم يكن المضاف عاملاً في الظرف والمجرور والمفعول ، لم يجز الفصل بواحد منها إلا ضرورةً ، كقوله :

كما خُط الكتابُ بكفّ يوماً يهوديٍّ يُقاربُ أو يزيل)[٣٥]

فصل الشاعر بين المضاف (بكف) ، والمضاف إليه (يهودي) بأجنبي (يوماً) لأنه متعلق بـ (خط) وليس (بكف) .

وقال في (الاقتراح) : (كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ، فان قراءاتهم ثابتة بالاسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد ردّ المتأخرون ، منهم ابن مالك ، على من عاب عليهم ذلك بابلغ ردّ ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الاكثرون مستدلاً به ، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ، بقراءة حمزة (تساءلون به والارحام ـ النساء/١) ، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعوله بقراءة اتبن عامر ...)[٣٦].

٥ـ عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) :

عرض البغدادي للقراءة فقال في (الخزانة) : (قال السمين : قراءة ابن عامر متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو على القرّاء السبعة سنداً ، وأقدمهم هجرة ، وانما ذكرنا هذا تنبيهاً على خطأ من ردّ قراءته ونسبه إلى لحن ، أو اتباع مجرّد المرسوم .... وقال ابن ذكوان : سألني الكسائي عن هذا الحرف ومت بلغه من قراءتنا ، فرأيته كأنه أعجبه ، ونزع بهذا البيت :

نفي الدراهيمَ تنقادِ الصياريف ...) [٣٧]

والظاهر مما قدّمه البغدادي قبوله القراءة وعدم طعنه بها ، والظاهر ايضاً من قول ابن ذكوان ان الكسائي أبدى اعجابه بها ، مما يعني قبولها ،والا لكان ثمة ردّ او تعليق من البغدادي أو من ابن ذكوان .

٦ـ احمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧هـ) :

قال في (اتحاف فضلاء البشر)عن القراءة : (هي قراءة متواترة صحيحة ، وقارئها ابن عامر ، اعلى القرّاء السبعة سنداً وأقومهم)[٣٨] .

٧ـ شهاب الدين الالوسي (ت ١٢٧٠هـ) :

ردّ الالوسي في تفسيره رداً قاسياً على الزمخشري الذي غلّط ابتن عامر ، شأنه في ذلك شأن أبي حيّان وغيره ، فقال : (وقد ركب في هذا الكلام ـ أي الزمخشري ـ عمياء ، وتاه في تيهاء ، فقد تحيّل ان القرّاء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً ، لا نقلاً وسماعاً ، كما ذهب اليه بعض الجهلة ، فلذلك غلّط ابن عامر في قراءته هذه ، وأخذ يبين منشأ غلطه ، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى ، فان القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد (ص) ، فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بل تغليط الله عز وجل ... وبعد هذا كله ، لو سلّمنا ان قراءة ابن عامر منافية لقياس العربية ، لوجب قبولها ايضاً بعد أن تحقق صحة نقلها ، كما قبلت اشياء نافت القياس ، مع ان صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير...)[٣٩] .

٨ ـ ومن الذين عرضوا للقراءة وقبلوها ، مبدين احترامها :

- القاضي احمد بن المنير الاسكندري (ت ٦٨٣هـ) ، فقد ردّ على الزمخشري معارضته القراءة ، وفنّد رأيه في كتابه (الانتصاف من الكشاف)[٤٠] .

- محمد بن علي الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) ، فقد ذكر القراءة مع ردّ الزمخشري عليها ، وقال : لا عبرة بردّه ـ أي الزمخشري ـ مع ثبوتها بالتواتر[٤١] .

الاتجاه الثاني :

وهو الاتجاه الذي سلك فيه مجموعة من علماء السلف مسلكاً لا يرى في القراءة صحةً ولا قبولاً ، وهؤلاء العلماء ضعّفوا القراءة ونعتوها باللحن والخطأ ، وعابوا على قارئها مخالفة الاصول البصرية ، وسنجد هنا ان هؤلاء هم المتقدمون من العلماء ، وهم الذين عارضوها انحيازاً ـ فيما يبدو ـ إلى القاعدة النحوية عند البصريين في عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، وهذا يعني ان هؤلاء نظروا إلى القراءة وصاحبها من وجهة النظر النحوية ، رافضين القراءة على اساس صحة القاعدة النحوية وليس صحة القراءة او القارىء ، ويرى احمد مكي الانصاري ان الفّراء أول من طعن بقراءة ابن عامر هذه ، وعليه سار المعارضون لها[٤٢] ومن علماء هذا الاتجاه .

١ـ الفّراء (ت ٢٩٠٧هـ) :

لم يعرف الفّراء جهة القراءة من حيث موافقة العربية ، وهو وان لم يردّها ردّاً صريحاً ، فأنه يبدو ـ من خلال قواه ـ عدم موافقته لها ، قال : فان كانوا يقرأون (زُيّن) ـ بالضم ـ ولست أعرف جهتها ، إلا أن يكونوا منها آخذين بلغة قوم يقولون : أتيتها عشايا ، ثم يقولون في تثنية الحمراء : حمرايان ، فهذا وجه ان يكونوا قالوا : (زُين لكثر من المشركين قتل اولادهم شركائهم) ... وليس قول من قال : انما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكناً ـ كذا ـ زجَّ القلوصَ ابي مزاده

بشيء ، وزهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولام نجد مثله في العربية[٤٣].

٢ـ الطبري (ت ٣١٠هـ) :

قال الطبري عن القراءة : (واختلفت القّراء في قراءة ذلك ، فقرأته قرّاء الحجاز والعراق (وكذلك زَين) ـ بفتح الزاي ـ ... وقرأ ذلك بعض قرّاء أهل الشام (وكذلك زُيّن) بضم الزاي ... ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم ، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح ، وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام ... فزججته ... والقراءة التي لا أستجيز غيرها (وكذلك زَين ...) بالفتح وانما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها ، لاجماع الحجة من القراءة عليه ، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد ، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة)[٤٤] .

٣ـ ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) :

استقبح ابن خالويه القراءة من دون ان يذكر قارئها ، فقال في كتابه (الحجّة) (والحجّة لمن قرأه بضم الزاي : انه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله ، ورفع به القتل ، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم ، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم ، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح في القرآن ، وانما يجوز في الشعر ، كقول ذي الرمة :

كأنّ أصواتَ مِن ايغالهن بنا أواخرِ الميس أنقاضُ الفراريح

وانما حمل القارىء بهذا عليه ، أنه وجده فغي مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخَط)[٤٥].

٤ـ ابو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) :

لم يجز الفارسي الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعول به ، على ما قاله البصريون ، ولهذا ضعّف قراءة ابن عامر ، قال بعد ان ذكر القراءة : ووجه ذلك على ضعفه انه قد جاء في الشعر الفصل ، قال الطرمّاح :

يُطِفْنَ بحوزيٍّ المراتع لن تَرُعْ بواديه من قرِ القسيَّ الكنائنِ

والاصل : من قرِ الكنائنِ القسيَّ[٤٦] .

وقال عن القراءة ايضاً : هذا قبيح قليل الاستعمال ، ولو عدل عنها كان أولى ، لانهم لم يفصلوا بين المتضايفين بالظرف في الكلام ، مع اتساعهم في الظروف ، وانما أجازوه في الشعر[٤٧] .

٥ـ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) :

وصف ابن جني الفصل بين المتضيفين بأنه قبيح مع كثرته ، وأشار إبى ما ذهب اليه البصريون فقال :والفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر[٤٨] ، وبعد ان ذكر الشواهد الشعرية التي قال انها جاءت للضرورة ، ذكر القراءة فقال : ومن ذلك قراءة ابن عامر (زُين ... الآية) ، وهذا في النثر وحال السعة صعب جداً ، لا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف[٤٩].

وقال في (المحتسب) : (ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير (ضئاء) (يونس /٥- الانبياء /٤٨) بهمزتين مكتنفتي الالف ، وقراءة ابن عامر : _ وكذلك زُين) ... الآية[٥٠] .

٦- مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) :

ذكر القيسي قراءتين لابن عامر ، ورأى ان فيهما بعداً ، فال عن الأولى : ومن قرأ هذه القراءة ونصب الاولاد وخفض الشركاء ، فهي قراءة بعيدة ، وقد رويت عن ابن عامر ، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، وذلك أنما يجوز عند النحويين في الشعر ، وأكثر ما يأتي في الظروف ، وروي عن ابن عامر أنه قرأ بضم الزاي من (زين) ورفع (قتل)، وخفض الاولاد والشركاء ، وفيه بعد أيضاً ، ومجازه ان يجعل الشركاء بدلاً من الاولاد[٥١].

٧- جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) :

ردّ الزمخشري القراءة ردّاً صريحاً فقال : (وأما قراءة ابن عامر (قتل اولادهم شركائهم) برفع القتل ونصب الاولاد وجر الشركاء ، على اضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج ورود : زج القلوص أبي مزادة .

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرىء بجر الاولاد والشركاء ، لأن الاولاد شركاؤهم في اموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب)[٥٢] .

٨- ابن عطية (ت ٥٤١هـ) :

ضعف ابن عطية القراءة في تفسيره فقال : (ى وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك انه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر كقوله :

كما خُط الكتابُ بكفي يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيل

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام ، ولكن وجهها على ضعفها انها وردت شاذةً في بيت أنشده ابو الحسن الاخفش : فزججتها بموجّة ...)[٥٣] .

٩ـ ابو علي الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) :

ذهب الطبرسي مذهب البصريين في عدم جواز الفصل بين المتضايفين ، قال : (وأما قراءة ابن عامر (الآية) ، فصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعول به ، والمفعول مفعول المصدر ، وهذا قبيح في الاستعمال ... وزعموا ان ابا الحسن أنشد : زجّ القلوص أبي مزادة ، فهو شاذ مثل قراءة ابن عامر)[٥٤] .

وقد ردّ الطبرسي ، ومن قبله الزجّاج (ت ٣١١هـ) قراءة الفصل بين المتضايفين من قوله تعالى (فلا تحسين اللهَ مخلفَ وعدَه رسلهِ ـ إبراهيم/٤٧) بنصب الوعد وخفض الرسل ، ووصفوها بالرداءة والشذوذ ، قال الطبرسي : قيل انه قرىء في الشواذ : مخلفَ وعدَه ، بالنصب ، (رسله) بالجر ، وهي رديئة للفصل بين المضاف والمضاف اليه[٥٥].

١٠ـ ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) :

ردّ الانباري القراءة وعدّها واهية غير صحيحة ، ربما لانحيازه إلى مذهب البصريين . وقد عرض في كتابه (الانصاف ـ مسألة ٦٠) لموقف كل من البصريين والكوفيين ، وبين حجج كل منهما ، مما قاله : أما البصريون فقالوا : ان هذه القراءة لا يسوغ لكم الاحتجاج بها ، لان الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ... ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الاجماع على خلافه دليل علي وهْي هذه القراءة[٥٦] .

وفي مصنفه (البيان في غريب اعراب القرآن) نجده يصفها بالضعف ايضاً[٥٧].

١١ـ ومن الذين رموا القراءة باللحن والخطأ :

- ابو عبيد ـ القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) ، فقد نقل البغدادي قوله : (لا أحب قراءة ابن عامر ، لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هي الاولى لصحتها في العربية ، مع اجماع أهل المصرين بالعراق عليها)[٥٨].
- ابو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) الذي عّدها غير صحيحة ، وانها لحن[٥٩].

الاتجاه الثالث :

يضم هذا الاتجاه بعض علماء السلف منه الذين ذكروا القراءة من دون أنْ يحكموا لها أو عليها ، وبعض العلماء الذين لم يذكروها في مباحثهم عند عرضهم للآية الكريمة ، نحويين كان هؤلاء أم مفسرين .

ولقد بينا أن السبب في ذلك ربما يعود إلى تحرجهم من اطلاق الاحكام التقويمة احتراماً للقراءة وصاحبها ، بعيداً عن ضوابط البصريين وقواعدهم ، فالقراءة عند هذا الفريق شيء ـ فيما يبدو ـ وقواعد النجو شيء آخر .

ومن الغريب ان سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، وهو شيخ النحاة البصريين ، كان من اولئك الذين لم يطعنوا بالقراءة وصاحبها ، على الرغم من مخالفتها أصلاً من اصول أصحابه[٦٠] .

إن الرجل ـ فيما يبدو ـ كان له موقف من القراءات والقراء يظهر ذلك في ضوء عرضه لبعض القراءات في كتابه ، ومن ذلك قوله (وقد قرأ بعضهم " وأما ثمود فهديناهم " إلا أن القراءة لا تخالف لان القراءة السّنة)[٦١] .

تقول د. خديجة الحديثي عن موقف سيبوسيه من القراءات انه (لم يعب قارئاً ولم يخطىء قراءة ، بل كان يذكرها ليبيّن وجهاً من العربية ، وليقوي ما ورد عن العرب ، والقراءة وان كانت من القراءات المفردة غير المتوافرة لا يخطئها ولا يخطئ القارىء بها ، انما يحاول تخريجها على أحدى لغات العرب)[٦٢] .

وتقول ايضاً (فان خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب ، لا يردها ولا يخطئها ولا يعيبها أو ينكرها ، أنما كان يحملها على ماورد من عبارات وشواهد عن العرب خالفت فيه القياس والمشهور)[٦٣] .

ومن العلماء الذين ذكروا قراءات الآية بلا ردّ أو قبول : ابن مجاهد (ت ٣٢٤)[٦٤] والبغوي (ت ٥١٦هـ)[٦٥] ، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)[٦٦] ، والاشموني (ت ٩٢٩هـ)[٦٧] . ومن الذين لم يأتوا على ذكرها من المفسرين : الخازن (ت ٧٤١هـ) في تفسيره[٦٨] . أما القرطبي (ت ٦٧١هـ) فقد عرض في تفسيره لقراءات الآية مشيراً إلى القاعدة النحوية،وأقوال جماعة من العلماء الذين صوبوا القراءة هذه أو غيرها أو ردوها[٦٩] .

إن الذين ردّو القراءة ، أو ضعفوها هي وصاحبها ، أو وقفوا منها موقفاً متشدداً ، كان عليهم أن ينظروا إلى القراءة نفسها ، (فمتى صح سندها ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ـ ولو احتمالاً ـ لا يصح ردّها وتفضيل القاعدة النحوية عليها ، فانه لا ينبغي ان يقاس القرآن على شيء ، بل الواجب ان يقاس عليه ، فهو النص الصحيح الثابت المتواتر ، وليس هناك نص مما يستشهد به يشبهه في قوة اثباته ، وتواتر روايته ، والقطع بصحته ، والرواية إذا ثبتت عن أئمة القراءة ، لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ، لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها)[٧٠] .

لقد أجمع القراء على ان أقوى القراءات ما توافرت فيها شروط هي :

١- صحة نسبتها إلى النبي الكريم (ص) بالتواتر .

٢- موافقتها العربية ولو بوجه .

٣- موافقتها رسم المصحف العثماني [٧١] .

يقول د. تمام حسان : (حسب القراءة وجاهةً عند القراء ان يصح سندها ، ولو كانت بطريق الآحاد ، ثم لا عبرة عندهم بعد ذلك بقواعد النحو) ويقول : (وهكذا قبل القراء ماصحّ من رواية الآحاد وما خالف العربية ، وهذا هو موطن الخلاف بين القراء والنحاة ، فلقد وصف النحاة بعض القراءات التي قبلها القراء بانها شاذة ... ولقد أنحى جماعة من المتأخرين باللوم على النحاة لسلوكهم هذا المسلك ، ومن هؤلاء ابن حزم الاندلسي الذي كان يروي ان النحاة فضلوا كلام الأعراب على كلام الله تعالى)[٧٢] ، ثم ان (القرّاء أهل تلقٍ وعرض ، فهم أدق في نقلهم اللغة[٧٣] ، فالفارق بين منهج اللغويين والنحاة ، ومنح القراء كبير ، فمنهج القراء أوثق وأصح من الأقيسة والقواعد التي وضعها النحاة وأرادوا ان تخضع كل النصوص العربية لها)[٧٤].

وقراءة ابن عامر ـ موضع البحث ـ (قراءة متواترة صحيحة ، وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقومهم)[٧٥] .

قال ابن مجاهد : (كان عبد الله ـ ابن عامر ـ قد أخذ القراءة عن المغيرة بن ابي شهاب المخزومي ، وأخذها المغيرة عن عثمان بن عفان (رض) ... وعلى قراءة ابن عامر أهل الشام وبلاد الجزيرة إلا نفراً من أهل مصر ، فانهم ينتحلون قراءة نافع ، والغالب على أهل الشام قراءة ابن عامر)[٧٦] .

خاتمة ونتائج :

ألقت الدراسة الضوء على موضوع من موضوعات النحو ، هو الفصل بين المتضايفين ، وكانت قراءة ابن عامر للآية (١٣٧) من سورة (الانعام) شاهداً من شواهد هذه الدراسة ، ولقد تتبعتْ آراء بعض من علماء العربية وأقوالهم في قبولهم القراءة واحترامها ، أو ردّها ومعارضتها ، أو الوقوف عندها ، ومما تبين :

أولاً : إن هناك موضوعات نحوية كثيرة في الفصل بين الجزأين أشار اليها بعض النحاة ، ذكرت الدراسة قسماً منها ، وأحالت إلى غيرها في مصنفات النحو .

ثانياً : هناك قولان في الفصل بين المضاف والمضاف اليه ، أحدهما : ما وقع أختياراً ، وهو ما أجازه كثير من النحاة والمفسرين ، والآخر : ما وقع في الضرورة ، وفرقوا في هذا ، فأجاز بعضهم الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر

خاصةً ، وذلك للضرورة وعلى سبيل الاتساع فيهما استناداً إلى (انهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما)[٧٧] ، أما في غير ذلك فلم يجز ، استناداً إلى أنه (لا يجوز الفصل بين الجار وما يعمل فيه)[٧٨] ، على ان المضاف عامل في المضاف اليه وجارّ له[٧٩].

ثالثاً : إن كثيراً من المتأخرين ، نحويين ومفسرين ـ قبلوا قراءة ابن عامر واحترموها ، ولم يطعنوا فيها أو في صاحبها، خلافاً ـ فيما يبدو ـ للمتقدمين منهم ، بدءاً من القراء إذ وقف المتقدمون موقفاً متشدداً ومعارضاً، بعيداً عن كون هؤلاء منحازين إلى مذهب بصري أو كوفي ، كما في موقف الفرّاء الذي لم يجد للقراءة وجهاً في العربية ، مع ان منهج الكوفيين أكثر تسامحاً مع القراءات وغيرها في بناء اصول النحو .

رابعاً : إن الذين ضعفوا القراءة أو رموها ـ هي وصاحبها ـ باللحن والخطأ ، أنما فعلوا ذلك انحيازاً إلى القاعدة النحوية التي لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف اليه ،أما القراءة أو القارىء فليس لهما شأن عندهم ـ فيما يبدو ـ أي أنهم نظروا بمنظار الاصول النحوية الموضوعة ، وليس الاصول المتواترة التي نقلت قراءة ابن عامر عن سلف صالح متفق على صحة نقلهم وروايتهم، وان كان بعضهم قد علل القراءة بان ما حمل ابن عامر عليها هو انه وجد الآية في مصاحف أهل الشام بالياء (أي : شركائهم) ، فاتبع الخط ، وهو ما ذكره ابن خالويه والزمخشري وغيرهما .

خامساً : وفي تقويم القراءة أقول :

ينبغي أن ننظر باحترام إلى آراء السلف الذين قبلوا القراءة ودافعوا عنها ، وآراء الذين توقفوا عن تقويمها تحرجاً من المساس بها ، ذلك لان القراءة سنّة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها ، اما الذين طعنوا فيها أو ردّوها ـ غفر الله لهم ـ فقد غالوا في موقفهم ، وكان عليهم عدم اخضاع القراءات ـ حتى الشاذة منها تـ إلى القواعد والاصول النحوية ، استناداً إلى ما قالته العرب ، او كلمت به ، عربي ويصح الاحتجاج به في اللغة ، وإلا فما معنى ان تنسب قراءة شاذة إلى أفصح العرب قاطبة ، وأقربهم من القرآن مسافة ومنزلة (صلى الله عليه وآله وسلم) ، من نحو قراءته (صلى الله عليه وآله وسلم) (انا أنطيناك الكوثر) ، التي وصفت بالشذوذ[٨٠] ، حتى وان كان الشذوذ يعني عندهم عدم موافقة القراءة رسم المصحف العثماني ، او عدم موافقتها العربية ولو بوجه ، أو أنه يعني ما خرج عن قراءة القراء السبعة ، وهو مع خروجه عن قراءة القراء السبعة فهو نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من امامه وورائه ، كما يقول ابن جني في مقدمة (المحتسب).

الاحالات والهوامش :

(١) ينظر : السبعة ٨٦ وما بعدها ، غاية النهاية ٤٢٣/١ .
(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ٦٢٨ (مسألة ٨٧) .
(٣) الدرس النحوي في بغداد ٥٤ ، وينظر : النشر ١٠/١ .
(٤) (٥) المصدر نفسه ٥٧ ، وللمزيد : الكوفيون والقراءات ١٥ وما بعدها.
(٦) شرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢ ، وينظر : المقتضب ٦٢/٣ .
(٧) شرح ابن عقيل ٢٩١/١ .
(٨) شرح عمدة الحافظ ٧٤٧ ـ ٧٤٨ .
(٩) (١٠) (١١) المصدر نفسه ٧٥٠ ـ ٧٥٢، وينظر : الرضي على الكافية ٣٠٩/٢، شرح ابن الناظم ١٨٠ـ ١٨١ ، شرح التصريح ٩٠/٢ ، وللمزيد : المقتضب ١٧٨/٤.
(١٢) الفرائد الجديدة ٦٦١/٢ـ ٦٦٢ .
(١٣) شرح عمدة الحافظ ٧٥٢ ، وينظر : الفرائد الجديدة ٦٦٣/٢ .
(١٤) المصدر نفسه ٧٦٣ ـ ٧٦٥ .
(١٥) شرح الكافية الشافية ١١٤٨/٢ ـ ١١٤٩ ، وينظر : المقتضب ٩٨/٤ .
(١٦) شرح ابن عقيل ٨٩/١ ، وينظر تعليق المحقق في الهامش .
(١٧) الانصاف ٢٢٧/١ (مسألة ٦٠) وينظر : الكتاب ١٧٧/١ ، ٢٨٠/٢ ، المقتضب ٣٧٦/٤ ، معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣ـ ١٦٩ ، شرح المفصل ١٩/٣ـ٢٠ ، حاشية الصّبان ٢٣٧/٢ .
(١٨) ينظر : الفرائد الجديدة ٥٩٢/٢ ـ ٥٩٣ .
(١٩) شرح ابن عقيل٨٣/٣ ، وينظر : المغني ٦٩٣/٢ .
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢ ، وينظر : شرح عمدة الحافز ٤٩٨ ، الاشموني ٢٧٧/٢ ، خزانة الأدب ٤١٩/٤ .
(٢١) شرح ابن عقيل ٨٢/٣ ـ ٨٦ ، وانظر شواهد اخرى : شرح عمدة الحافظ ٤٩٠ ـ ٤٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٩٨٢/٢ وما بعدها .
(٢٢) ينظر : الكتاب ١٧٤/١ ، المقتضب ٣٧٦/٤ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، شرح المفصل١٩/٣ ، وفي مواضع الفصل بين الجزأين ينظر : المقتضب ١٥/١ ٣٢٣/٢ ـ ٢٣٣/٣ ، ٢٦٣ ، ١٥٦/٤ .
(٢٣) مشكل اعراب القرآن ٢٧١/١ ـ٢٧٢ ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ ، ٨١/٢، التيسير١٠٧ .
(٢٤) مختصر في شواذ القرآن ٤٠ـ٤١ ، وينظر في قراءات الآية : المحتسب ٢٢٩/١ ، تفسير الطبري ٣٢/٨ ، الكشاف ٥٣/٢ ، القرطبي ٩١/٧.

(٢٥) مجمع البيان ٣٧١/٤ ، وينظر : الكتاب ٢٩٠/١ ، ونسب أبو حيان القراءة إلى الحسن والسلمي وابي عبد الملك قاضي ، صاحب ابن عامر ، أنظر : البحر ٢٢٩/٤ ، روح المعاني ٣٤/٨ .
(٢٦) المحرر الوجيز ٣٤٩/٢ ـ ٣٥٠ ، وينظر : تفسير الطبري ٤٣/٨ ـ٤٤ .
(٢٧) املاء ما منّ به الرحمن ٢٦٢/١ ، وفي القراءات ينظر : معجم القراءات القرآنية ٣٢١/٢ـ٣٢٢.
(٢٨) مجمع البيان ٣٧٠/٤ ـ ٣٧١ ، وينظر : الطبري ٤٣/٨ ، خزانة الأدب ٤٢٢/٤ـ ٤٢٥ ، روح المعاني ٣٣/٨ ـ ٣٥ .
(٢٩) تفسير البغوي ١٥٥/٢.
(٣٠) مجمع البيان ٣٧١/٤.
(٣١) شرح التسهيل ١٨٢/٢ ، وينظر : تسهيل الفوائد١٦١ ، شرح الكافية الشافية ٩٨٢/٢ .
(٣٢) ينظر : هامش شرح الكافية الشافية٩٨٣/٢ .
(٣٣) البحر المحيط ٢٢٩/٤ .
(٣٤) النشر ٢٦٣/٢ـ ٢٦٤ .
(٣٥) الفرائد الجديدة ٥٩٣/٢ .
(٣٦) الاقتراح ١٥ .
(٣٧) خزانة الأدب ٤٢٢/٤ـ ٤٢٥ .
(٣٨) اتحاف فضلاء البشر ٢١٧ .
(٣٩) روح المعاني ٣٣٤/٨ ـ ٣٤ .
(٤٠) الانتصاف من الكشاف ٥٤/٢ .
(٤١) حاشية الصّبان ٢٧٦/٢ .
(٤٢) ينظر : ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٩١ـ٣٩٢.
(٤٣) معاني الفراء ٣٥٧/١ ـ ٣٥٨ ، وينظر : خزانة الأدب ٤٢٢/٤ .
(٤٤) تفسير الطبري ٤٣/٨ ـ ٤٤ .
(٤٥) الحجة في القراءات السبع ١٢٥ ـ ١٢٦ ، وينظر : مختصر في شواذ القرآن ٤٠ـ٤١.
(٤٦) ينظر : جمع البيان ٣٧١/٤ .
(٤٧) ينظر ك خزانة الأدب ٢٢٣/٤ .
(٤٨) الخصائص ٤٠٦/٢ .
(٤٩) المصدر نفسه ٤٠٩/٢ ، وقال المحقق ان كلمة (صعب) الواردة تحريف (ضعيف) .

(٥٠) المحتسب ٣٣٤/١ ، و (الضئاء) قراءة في (الضياء) .
(٥١) مشكل اعراب القرآن ٢٧٢/١ ، وينظر : معاني الفراء ٣٥٧/١ ، المحتسب ٢٢٩/١ ، تفسير القرطبي ٩١/٧ وما بعدها.
(٥٢) الكشاف ١٥٤/٢ ، الخزانة ٤٢٣/٤ .
(٥٣) المحرر الوجيز ٣٤٩/٢ ـ ٣٥٠ ، وينظر : الكتاب ١٧٩/١ .
(٥٤) مجمع البيان ٣٧٠/٤ ـ ٣٧١ .
(٥٥) المصدر نفسه ٣٢٣/٦ ، وينظر : معاني القرآن للزجاج ١٦٨/٣ ـ ١٦٩ ، الانصاف _ مسألة٦٠) ، البحر ٤٣٨/٥ ، حاشية الصبان ٢٣٧/٢ .
(٥٦) الانصاف ٤٢٥/٢ (المسألة ٦٠) .
(٥٧) ينظر : البيان في غريب اعراب القرآن ٢٤٣/١ .
(٥٨) خزانة الأدب ٤٢٣/٤ .
(٥٩) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ٥٨٣/١ .
(٦٠) ينظر : الكتاب ٢٩٠/١ .
(٦١) الكتاب ١٤٨/١ .
(٦٢) (٦٣) سيبويه ، حياته وكتابه ١٥١ ، ١٥٨ .
(٦٤) السبعة في القراءات ٢٧٠ .
(٦٥) تفسير البغوي ١٥٥/٢ .
(٦٦) شرح ابن عقيل ٨٢/٣ وما بعدها .
(٦٧) حاشية الصبان ٢٧٦/٢ .
(٦٨) تفسير الخازن ١٥٥/٢.
(٦٩) ينظر : الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٩١/٧ وما بعدها .
(٧٠) شرح الكافية الشافية ٩٨٤/٢ (الهامش) ، وينظر : اتلنشر ٨/١ـ١١ ، الاتقان ٧٧/١.
(٧١) ينظر : النشر ١ /٢ومابعدها .
(٧٢) الاصول ـ دراسة ابستمولوجية ٩٨ ـ ١٠٠ .
(٧٣) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٨٦ .
(٧٤) الكوفيون والقراءات ١٥ .
(٧٥) اتحاف فضلاء البشر ٢١٧ ، وينظر : القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة ٥٥ .
(٧٦) السبعة ٨٦ ـ ٨٧ .
(٧٧) المغني ٦٩٣/٢ .
(٧٨) الكتاب ١٧٤/١ .

(٧٩) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٣/٣ .
(٨٠) مختصر في شواذ القرآن ١٨١ .

روافد البحث :

القرآن الكريم
١. ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : د. احمد مكي الانصاري ـ القاهرة ١٩٦٤ .
٢. اتحاف فضلاء البشر : أحمد بن محمد الدمياطي ـ القاهرة ١٣٥٩ هـ .
٣. الاتقان في علوم القرآن :جلال الدين السيوطي ـ القاهرة .
٤. الاصول ـ دراسة ابتسمولوجية : د. تمام حسان ـ بغداد ١٩٨٨ .
٥. اعراب القرآن : ابو جعفر النحاس ، تحـ : زهير غازي زاهد ـ بغداد ١٩٨٠.
٦. الاقتراح : السيوطي ، سوريا ١٣٥٩هـ (عن حيدر آباد).
٧. املاء ما منّ به الرحمن : ابو البقاء العكبري ـ ط٣ ـ بيروت ١٣٧٩هـ.
٨. الانتصاف من الكشاف:احمد بن منير الاسكندري ـ مطبوع بهامش الكشاف ـ مصر ـ ط١ .
٩. الانصاف في مسائل الخلاف : ابو البركات الانباري ـ مصر ١٩٥٥ـ ١٩٦١.
١٠. البحر المحيط : ابو حيان الاندلسي ـ مطابع النصر ـ الرياض ـ د.ت .
١١. البيان في غريب اعراب القرآن : ابو البركات الانباري ـ القاهرة ١٩٧٠ .
١٢. تسهيل الفوائد : ابن مالك ـ القاهرة ١٩٦٧ .
١٣. تفسير البغوي (معالم التنزيل) : الحسين بن مسعود البغوي ـ بهامش تفسير الخازن.
١٤. تفسير الخازن (لباب التأويل) : علي بن محمد الخازن ـ مصر ـ د.ت .
١٥. تفسير الطبري (جامع البيان) : محمد بن جرير الطبري ـ ط٢ ـ مصر ١٩٥٤ .
١٦. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : محمد بن أحمد القرطبي ـ القاهرة ١٩٦٧ .
١٧. التيسير في القراءات السبع : ابو عمرو الداني ، استنبول ١٩٣٠ .
١٨. حاشية الصّبان : محمد بن علي الصّبان ـ مصر ـ د.ت .
١٩. الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه ـ بيروت ١٩٧١ .
٢٠. خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي ـ تحقيق : هارون ـ مصر ١٩٦٩ .
٢١. الخصائص : ابن جني ـ بغداد ١٩٩٠ .
٢٢. الدرس النحوي في بغداد : د. مهدي المخزومي ـ بغداد ١٩٧٤ .
٢٣. روح المعاني (تفسير الالوسي) ـ الطباعة المنيرية ـ بيروت .
٢٤. السبعة في القراءات : ابن مجاهد ـ مصر ١٩٧٢ .
٢٥. سيبويه ـ حياته وكتابه : د، خديجة الحديثي ـ بغداد ١٩٧٥ .
٢٦. شرح ابن عقيل : ابن عقيل ـ تحقيق محي الدين عبد الحميد ـ ج١ ط١٤ ـ ١٩٦٤ ، ج٣ ـ ط١٦ ـ مصر ١٩٧٤ .

٢٧. شرح ابن الناظم ، بدر الدين محمد بن مالك ـ بيروت ١٣١٢هـ .
٢٨. شرح التسهيل : ابن مالك ـ القاهرة ١٩٧٤ .
٢٩. شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ـ البابي الحلبي ـ د.ت .
٣٠. شرح عمدة الحافظ : ابن مالك ـ بغداد ١٩٧٧ .
٣١. شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، مكة المكرمة ١٩٨٢ .
٣٢. شرح الكافية في النحو : رضي الدين الاستراباذي ـ بيروت ، د.ت .
٣٣. شرح المفصل : ابن يعيش ، بيروت ـ د.ت .
٣٤. غاية النهاية : ابن الجزري ـ مصر ١٩٣٣ .
٣٥. الفرائد الجديدة : السيوطي ـ بغداد ١٩٧٧ .
٣٦. القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة : د. حازم سليمان الحلي ، النجف ١٩٨٧ .
٣٧. الكتاب : سيبويه ، تحقيق هارون ـ القاهرة ٦٦ ـ ١٩٦٧ .
٣٨. الكشاف : جار الله الزمخشري ـ القاهرة ١٩٧٧ .
٣٩. الكوفيون والقراءات : د. حازم سليمان الحلي ـ بغداد ١٩٨٩.
٤٠. اللهجات العربية في القراءات القرآنية : د . عبدة الراجحي ـ مصر ١٩٨٦ .
٤١. مجمع البيان (تفسير الطبرسي): ابو علي الطبرسي ـ بيروت ١٣٧٩هـ .
٤٢. المحتسب : ابن جني ، القاهرة ١٣٨٩هـ .
٤٣. المحرر الوجيز (تفسير ابن عطية)) : عبد الحق بن عطية ـ بيوت ١٩٩٣ .
٤٤. مختصر في شواذ القرآن ك ابن خالويه ـ مصر ١٩٣٤ .
٤٥. مشكل اعراب القرآن : مكي بن ابي طالب القيسي ـ بغداد ١٩٧٥ .
٤٦. معاني القرآن : الفراء ـ مصر ٥٥ ـ ١٩٧٣ .
٤٧. معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ـ بيروت ١٩٨٨ .
٤٨. معجم القراءات القرآنية : د. احمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم ، ط إيران ١٩٩١ .
٤٩. مغني اللبيب : ابن هشام ، القاهرة ،د. ت .
٥٠. المقتضب : المبرد ـ القاهرة ١٣٨٦هـ .
٥١. النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ـ بيروت ـ د.ت .